الصباح الاقتصادية
12
العدد 3276 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 17 جمادى الأولى 1440 - الموافق 23 يناير 2019
Wednesday 23 January 2019 - No.3276 - 11 th Year

العيسى: «أسواق المال» وضعت عضوية «الإيسكو» نصب أعينها من البداية

أكد نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية عثمان العيسى حرص الهيئة الدائم على تطوير البيئة التنظيمية للأوراق المالية على نحو يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وقال العيسى في كلمته خلال فعاليات الاجتماع السنوي الـ42 للجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (أميرك) الذي تستضيفه البلاد إن الهيئة وضعت نصب أعينها عضوية المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الإيسكو).

وأوضح أن التطوير المستمر والتعاون بين أعضاء (الأيسكو) أمر بالغ الأهمية في شأن التعاون الدولي بين الجهات المنظمة للأوراق المالية.

وتابع «رغم أن الهيئة لم تنضم إلا في الآونة الأخيرة لمنظمة (الأيسكو) إلا أننا كنا نهدف إلى الالتزام بالمشاركة الفعالة في لجانها ولاسيما لجنة (أميرك) مشيرا إلى عضوية الهيئة في عدة لجان منها لجنة النمو والأسواق الناشئة ولجنة تنظيم الأسواق الثانوية ولجنة تنظيم سوق الوسطاء.

و(أميرك) هي إحدى اللجان الرئيسية لدى المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال وتضم في عضويتها أكثر من 20 دولة وفي مايو 2017 أصبحت هيئة أسواق المال الكويتية عضوا رسميا فيها.

من جهته قال رئيس اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (أميرك) بول موتارا في كلمة مماثلة «نعمل على اتساع عضوية منظمة (الأيسكو) لتطوير المبادرات الرئيسية المعنية بالإصلاح التنظيمي العالمي وأولويات التنمية».

وأوضح موتار أن اجتماع اللجنة في الكويت سيناقش تمويل الاستدامة والفرص والمخاطر الناشئة عن التكنولوجيا ودعم النمو الاقتصادي من خلال التمويل طويل الأجل بما في ذلك القوائم وتسخير الحلول المناسبة لمعالجة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى التحديات الفريدة والفرص والأسواق الاجتماعية والاقتصادية في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط منوها بالمشاركة الفاعلة لأعضاء اللجنة في مشاريعها الإقليمية ذات الأولوية وكذلك مشاريع منظمة (الأيسكو). وذكر أن اللجنة تعمل على تقديم مساهمات رئيسية لمستثمري التجزئة خاصة فيما يتعلق بنشر الثقافة المالية وبرامج تعليم المستثمرين وكذلك العمل المتعلق بالتكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الإشرافية.

جانب من اجتماع «أميرك»

البحراني يطالب رئيس مجلس الأمة بلجنة تحقيق برلمانية محايدة

المنيخ: النصب العقاري أثر سلبا على السوق الكويتي بشكل كبير

قال المنسق العام لتكتل متضرري النصب العقاري وغسل الأموال المهندس حسن البحراني إن التكتل سيجتمع الأسبوع المقبل مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم من أجل العمل على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للنظر في النصب العقاري ودعا البحراني إلى تفعيل اللوائح والتشريعات والقوانين الموجودة في الكويت من أجل استرجاع الأموال للمتضررين بأقصى سرعة ممكنة نظرا للمشكلات التي نتجت لهم نتيجة عمليات النصب التي تعرضوا لها. وأضاف البحراني في الندوة التي عقدتها الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة تحت عنوان « المعارض العقارية بين غياب الرقابة وضعف القانون» وذلك في مقر الجمعية في بنيد القار إن النصب لا يعني العقارات الوهمية فقط بل انه يمكن أن يطال العقارات الموجودة مؤكدا على وجود الكثير من هذه الحالات داخل الكويت، مؤكدا على وجود قوانين منظمة للمعارض العقارية والعمليات العقارية في الكويت وقوانين غسل الأموال والجنح، ولكن هذه القوانين لم تطبق في قضايا النصب العقاري، مبينا بان الهدف الرئيسي لتكتل متضرري النصب العقاري وغسل الاموال هو استرجاع أموال الناس من خلال تطبيق القانون الحالي الموجود.

وشدد البحراني على أن الخطأ هو خطأ بعض وزارات الدولة وهيئاتها، مشيرا إلى أن قرار تنظيم المعارض تشترك فيه وزارة التجارة ووزارة العدل وبلدية الكويت والبنك المركزي، مبينا بأن هذا القانون تم تعديله ثلاث مرات منذ عام 2010 مؤكدا على أن الهدف الآن ليس تعديل القوانين حيث تم تقنين المعارض وتم تعديل بعض القوانين بما يحد من الضحايا المستقبليين، بل هو استرجاع الأموال للمتضررين الذين وصلت أعدادهم إلى أرقام كبيرة، مشيرا إلى أن التكتل توجه إلى وزارة التجارة وبين للمتضررين كيفية وضع الشكوى لوضع جميع تلك الشركات لاستخراج مستنداتهم وأوراقهم ومعرفة ملكيات العقارات، مشيرا إلى دور البلدية في الكشف عن مخالفة العقارات ودور وزارة الداخلية أيضا حيث يتوجه المتضررون إلى المخافر لتقديم شكواهم ولا يتم الكشف عنها أمام النيابة للتحقيق والكشف على الحسابات والأمور الأخرى ذات الصلة. كما أشار البحراني إلى دور وزارة الخارجية بالنسبة للمشاريع الخارجية والكشف عنها والتواصل لاسترجاع الأموال في حالات الأحكام النافذة.

وختم البحراني مبينا بأن التكتل تقدم بورقة عمل تفصيلية أمام مجلس الأمة ومجلس الوزراء وسوف يقدمها إلى الديوان الأميري لاسترجاع أموال المتضررين ومحاسبة المسئولين عن النصب العقاري. وتحدث في الندوة الرئيس التنفيذي لشركة النوري جروب محمد النوري مشددا على أهمية الندوة لتعريف الناس بكيفية الشراء والتعامل مع العقار، مبينا بأن الكويت تعاني من مشكلة أزلية وهي أولاً غياب القانون الواضح الذي ينظم العمل بين الشركات العقارية والعملاء من مشترين ومستثمرين والدولة التي يجب أن تحمي الطرفين، وثانيا ضرورة وجود وكيل حصري للشركات في الكويت والذي يتحمل المسئولية عن أية مشاكل قد تنشأ من عمليات الشراء العقارية. وأشار النوري إلى مشكلة الوعي والمعرفة عند المشترين الذين لا يسألون ويتأكدون من وجود العقار وتفاصيله من حيث الترخيص والضرائب والحالة القانونية وغيرها من الأساسيات مثل قانون التسجيل في الدولة التي يتواجد بها العقار خاصة وأن الكويت لا تفرض ضرائب على العقار فيعتقد بأن ذلك ينطبق على الدول الأخرى، مشيرا إلى أن بعض الشركات تضع في إعلاناتها ضمانا للعوائد بنسب عالية معينة لجذب المشترين وهو أمر غير صحيح ولا يمكن لأي شركة أو أية جهة أخرى أن تضمن عوائد الاستثمار.

من ناحيته، قال المحامي ناصر المنيخ إن موضوع النصب العقاري أثر على الشركات العقارية والسوق العقاري في الكويت بشكل سلبي كبير بسبب فقدان الثقة بالشركات العقارية، محملا الجزء الأكبر من المسئولية للحكومة التي تساهلت مع الشركات في إصدار التراخيص مع غياب الرقابة الذي أدى إلى طمع الشركات في أموال المشترين والتوسع بعد ذلك ليكون عمل الشركة ستارا لأمور أخرى مثل غسل الأموال. كما أشار المنيخ إلى الخلل في تراخيص بعض الشركات حيث يمكن أن ترخص الحكومة لشركة رأسمالها 50 ألفا أو مائة ألف دينار وتقوم الشركة بتسويق مشروع تصل قيمته إلى مليون دينار كويتي، متسائلا عن كيفية استرجاع الأموال في حال النصب من شركة رأسمالها أقل من قيمة مشروعها بعشرات المرات!!!، مشيرا إلى قانون موائمة الاستثمار المعمول به في بعض الدول والذي لا يسمح للشركات بعرض مشاريعها الضخمة على أشخاص عاديين ليس لديهم سوى رواتبهم وسيكون دخولهم في مثل هذه المشاريع مشكلة كبيرة لهم في المستقبل. وفي نهاية الندوة تم الاستماع إلى تساؤلات واستفسارات الحضور من المتضررين والإعلام والرد عليها.

حسن البحراني

«البترول الكويتية»: مستمرون في العمل لتحقيق استراتيجية إدارة المخاطر 2040

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم أمس الثلاثاء استمرار المؤسسة في العمل على تحقيق استراتيجيتها المعنية بإدارة المخاطر الشاملة لعام 2040.

وقال هاشم في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الكويت الخامس لإدارة المخاطر الشاملة إن هذه الاستراتيجية تتضمن مجموعة من المبادرات لبناء قدرات المؤسسة بمجالات الحوكمة والعمليات والموارد البشرية والتكنولوجيا.

وأكد حرص المؤسسة على تنظيم هذا المؤتمر منذ عام 2012 ويهدف إلى جمع المفكرين والممارسين في مجال المخاطر تحت سقف واحد لمناقشة أبرز القضايا المستجدة في مجال إدارة المخاطر الشاملة.

وأشار أيضا إلى حرص المؤسسة على تأمين الوصول بشكل موثوق إلى مصادر طاقة في متناول اليد وبناء مستقبل طاقة أكثر إشراقا للجميع موضحا أن مؤتمر هذا العام يركز على الفرص والمخاطر المرتبطة بالنهضة الصناعية المتطورة بشكل سريع وتطبيق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

وأعرب عن تطلعه أن يكتسب المشاركون في المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام الخبرات من خبراء المخاطر والممارسين في هذا المجال لتقليل آثار المخاطر العالمية التي تواجهها البشرية مثل تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية.

وذكر هاشم أن العالم اليوم يشهد الكثير من التغيرات والتطورات المتسارعة مما يترك الأثر على جوانب مختلفة من هذه الصناعة «لذلك فإن الحل الوحيد لمواجهة تحديات المستقبل وتوفير الفرص يتمثل في المشاركة والتعاون وبالتالي يتوجب علينا أن نعمل معا لتجنب المخاطر وجعل العالم أكثر قوة للأجيال الحالية والمستقبلية».

وأكد أن نموذج التدفق المالي والمخاطر الذي تتبعه المؤسسة أصبح مثالا يحتذى في صناعة النفط والغاز على مر السنوات «ونعمل حاليا على تطوير قدرات هذا النموذج وقدرات الموظفين».

وأوضح أن منهجية مخاطر العائد المعدل على رأس المال ساهمت في تقوية عملية تقييم عمليات الاستثمار الرأسمالي مؤكدا أن مؤسسة البترول تدرك أن مجال إدارة المخاطر الشاملة يتطور باستمرار بالتالي تحرص على مواكبة التطورات المستمرة للتقنيات والأدوات المساندة المستخدمة في هذا المجال.

وأعرب عن أمله أن يستمر هذا المؤتمر في توفير بيئة لتبادل الخبرات وإيجاد سبل لتطوير الممارسات في مجال إدارة المخاطر الشاملة في كامل قطاعات صناعة النفط والغاز.

من جانب آخر قالت العضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول وفاء الزعابي في تصريح للصحفيين على هامش المؤتمر إن المؤسسة لديها نظام مؤسسي يراجع مدى صحة أي إجراءات خاصة بالتوجهات الاستراتيجية المعنية بالصناعة النفطية.

وأضافت الزعابي أن المؤسسة تراجع دائما هذه التوجهات للتأكد من الأسس والافتراضات التي تبنى عليها «وإذا تبين وجود بعض المتغيرات الداخلية أو الخارجية التي تستدعي مراجعة جزء من هذه الأهداف الاستراتيجية أو معظمها أو كلها يتم المراجعة».

وعما أثير عن أن الميزانيات المرصودة للمشروعات النفطية الكويتية ربما لا تتناسب مع حجمها أفادت بأن هذه الأرقام تقديرية قابلة للزيادة أو النقصان حسب وضع الخطط والتنفيذ والتوقيت.

«البترول الوطنية» توقع عقدا مع «أجيلتي» بـ 6.5 ملايين دينار

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية عقدا مع شركة (أجيليتي) للمخازن العمومية بقيمة 6ر5 مليون دينار كويتي (نحو 21ر4 مليون دولار أمريكي) تقدم بموجبه الأخيرة خدمات خاصة بإدارة جميع مخازن الشركة مدة خمس سنوات. وقالت (البترول الوطنية) إن رئيسها التنفيذي بالوكالة فهد الديحاني وقع العقد نيابة عن الشركة في حين وقعه نيابة عن (أجيليتي) مدير الشؤون الإدارية أحمد اليعقوب. ونقل البيان عن الديحاني قوله إن العقد يهدف إلى دعم عمليات الشركة عبر توفير إدارة فعالة لتأمين قطع الغيار للتشغيل والصيانة دون تأخير وتلبية متطلبات باقي الدوائر المساندة في الشركة. من جانبه أكد مدير الدائرة التجارية في (البترول الوطنية) ناصر الثاقب حرص الشركة على تطوير خدمات العقد الحالي لتلبية متطلباتها وتطلعاتها الاستراتيجية ومنها نظام (آر أف آي دي) الذي يعتبر جزءا أساسيا من إدارة عمليات التوريد التسلسلية الحديثة ويساهم في تحسين قدرات التوريد والمتابعة للموارد وقطع الغيار وبالتالي إدارة المخزون بدقة. ولفت الثاقب إلى وجود تحديات تواجه إدارة المخازن حاليا تتمثل في محدودية القدرة التخزينية خصوصا مع قرب توريد قطع الغيار اللازمة لتشغيل مشروع الوقود البيئي.

مؤشرات البورصة تواصل الصعود... و«العام» يرتفع 7.8 نقطة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 8ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5257 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 15ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 1ر102 مليون سهم تمت من خلال 3699 صفقة نقدية بقيمة 5ر16 مليون دينار كويتي (نحو 4ر54 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 35ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 4815 نقطة وبنسبة ارتفاع 15ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر73 مليون سهم تمت عبر 2274 صفقة نقدية بقيمة ستة ملايين دينار (نحو 8ر19 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول ثماني نقاط ليصل إلى مستوى 5500 نقطة وبنسبة ارتفاع 15ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر28 مليون سهم تمت عبر 1425 صفقة بقيمة 5ر10 مليون دينار (نحو 6ر34 مليون دولار).

وكانت شركات (الدولي) و(المباني) و(بيتك) و(بنك بوبيان) و(أجيليتي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(الدولي) و(خليج ب) و(صناعات) و(بيتك) الأكثر تداولا لناحية الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (صناعات) و(برقان) و(ميزان) و(جي إف إتش) و(مشاريع).

وتابع المتعاملون إفصاحا مكملا بخصوص الإعلان عن انتهاء تنفيذ عملية الاستحواذ الاختياري غير النقدي المقدم من شركة عقارات الكويت على أسهم الشركة الدولية للمنتجعات فضلا عن إفصاح بشأن البيانات المالية لصندوق غلوبل المأمون.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي -الثاني- الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات -الثالث- فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.